الصياغات المصطلحية في البلاغة العربيّة قديماً وحديثاً
- إشكالية تجاوز المفاهيم المستجلَبة مِن النَّحو .. واللّسانيات -

مقران يوسف
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة – الجزائر –

مقدمة

إنّ الحديث المتشعِّب والشيِّق الذي يُثار حول البلاغة يوحي بعلاقة واسِعة وواعِية تصِل هذه الأخيرة بغيرِها من العلوم. وأقدمُ تلك العلاقات وأشهرُها علاقةُ البلاغة بالنَّحو. وكذلك أثمرَ الفكرُ البلاغي الحديث من جانبٍ آخر وفي سياق التطوّر النّظري والتّطبيقي للّسانيات والفلسفة الحديثة وفي ضوء انبثاق تحليل الخطاب الذي أسهم من جهته في الإسفار عن الآفاق التي كانت محجَّبة على البلاغة. وهذه العلاقة قد تكون إحدى علامات تعثّر قيام البلاغة قيامًا ذاتيّاً جادّاً مِن شأنه أن يضمن لها الاستمراريّة ولو على مدى استمراريّة تلك العلوم أو سمةً من سمات روحها الانفتاحيّة الواعِدة: مِن هنا نتوخّى مِن خلال هذه المداخلة تخصيص بعض سمات تلاقي البلاغة بكلٍّ مِن النّحو واللّسانيات في الثقافة العربيّة، بمراعاة هذيْن البُعديْن (التعثّر والانفِتاح). وننظر فيما يترتّب على ذلك مِن قضايا مصطلحيّة معتبَرة.

1.أهميّة الوصل بين البلاغة والنحو:

إنّ التّراث الطبيعي والتاريخي للبلاغة هو ما يفرض ضرورة الوصل بين هذه الأخيرة والنحو. بل إذا كان مِن المبالغة القول إنّ البلاغة قد نشأت في أحضان الدرس النحوي، فقد درجت فعلاً على توسيع دائرة موضوعاتها ومباحثها، انطلاقاً من الحدود التي كان يرسمها لنفسه كلٌّ مِن النحو وعلم الأصول وعلم التفسير .. وما آل إلى اللسانيات حالياً: فكان مصيرُ تلك البلاغة نتيجة ذلك دائم التعلّق بهذه الأخيرة. ولم

يعد (أو لم يكن) يتعلّق الأمر بعلم صافٍ لا تشوبه علائق تابعة للنحو. وهذا قد يشكّل مشكِلة ابستيمولوجيّة عويصة في تاريخ البلاغة.

ولدينا نماذج كثيرة تتحدّث عن علاقة البلاغة بالنّحو، كأن يتناول هذا الأخير مثلاً موضوع (الخبر) "في اللغة" مِن حيث الأنواع (باعتبار العلاقات الداخليّة بين الوحدات اللّغويّة)، فتُصاغ في ضوئه مصطلحاتٌ من قبيل: *خبر لمبتدأ جامد / فاعل سد مسد الخبر / خبر مفرد / خبر جملة* بنوعيْها / *خبر شبه جملة*. ومِن ثمّ تأتي البلاغة وهي تُفعِّل عنصر الِمخاطَب الذي وُجد له حيزٌ من الاهتمام في هذه الأخيرة وفي ظلّ تحليل الخطاب كذلك، فتعرض مفهوم (الخبر) "في الكلام" في صنافة جديدة لم يعهدها النحو ولا غيرُه من العلوم التي ارتبط بها مصيرُ البلاغة، إذ تُفرِّع مصطلحاتٍ جديدة على شاكِلة: *الخبر الابتدائي / الخبر الطلبي / الخبر الانكاري*، على سبيل المثال؛ وذلك مِن غير أن تُفرِّغ ما سبق للنّحو أن أقامه مِن نظامٍ مفهوميٍّ.

لا شك في أن تقنين الصناعة البلاغية في عصور ازدهار الحضارة العربية في العصر العباسي، كان على أيدي علماء الكلام، وبخاصة المعتزلة والأشاعرة من أمثال ثمامة بن أشرس وبشر ابن المعتمر والنظام والجاحظ والرماني وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم، ولذلك فإن أكثر المصطلحات التي استخدمت في تقنين هذه الصناعة والتي سميت أحياناً بالبلاغة، وحيناً آخر بالبيان، وحيناً ثالثاً بالفصاحة أو البراعة، أكثر مصطلحاتها اقتبست من مباحث علم الكلام أيضاً، وحددت مفاهيمها حسب المواصفات الكلامية. ونذكر في هذا السياق أنّ هذه المصطلحات جديرة بأن يهتمّ بها المصطلحيون لعلّهم يُفلحون في توصيف ظاهرة انتقال المفاهيم من علم إلى آخر من دون زعزعة الجهاز المصطلحي الذي يقوم عليه هذا العلم أو ذاك. وعلى عكس ما يصرِّح به نايف خارما مِن أنّه « يجب أولا أن نقوم بالتصنيف بطريقة علمية ونحدد المعايير التي نستند إليها في تصنيفنا، ولا يهم بعد ذلك أن نستعمل التعبير القديم للدلالة على تلك المجموعة التي تمّ تصنيفها»[1]، فإنّ البلاغيين احترزوا دون استعمال التعابير التي تقلّدتها المصطلحيّة النّحويّة للدلالة على ذلك الجزء أو تلك المجموعة من الكلام التي تمّ تصنيفها سابقاً في ذلك العلم (النحو) وفي لغة معينة بالذات: بل مِن هنا أصبحنا نسمع عند بعض البلاغيين الجدد استِعمالاتٍ من قبيل

بلاغة المخاطَب أو *بلاغة الجمهور* كما يصطلح عليها الباحِث عماد عبد اللطيف بوصفها أساس مشروعه البلاغي الذي يقيمه على تجديد الخطاب البلاغي العربي الحديث مستفيداً مِن التطورات القويّة التي شهدها حقل البلاغة في الثقافة الغربية الحديثة. وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح / مفهوم *الجملة* الذي يقع دائما في صلب النحو[2]، ولكن كان بإمكان البلاغة (دائماً) أن تُعرِّف نظريّتَها حول الجملة وتحدِّد بذلك آفاقَها. والحال إنّها اكتفت بتوزيع المفهوم على معايير أخرى التي تمّ توسيعها على إثر إدخال مصطلح / مفهوم *الملفوظ* على غرار هذا الجدول:

الجملة	/	الملفوظ
التجريد (المثاليّة)	/	التجسيد (الواقعيّة)
الانغلاق	/	الانفتاح على التأويل
الاستقلالية	/	السياقية

من هنا يستقيم الوضع إذا سلّمنا بأنّ ما يتحقق بمباحث النحو هو فهمُ البنية التركيبية ودلالتها، وأنّ مباحث البلاغة إنّما يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وإذا تمّ الوصل فيما بينهما يوقف بهما على دلالة التراكيب وأسرارها. وهو، كما لا يخفى على كلِّ ناظِرٍ ممعِنٍ، تفسيرٌ يمتّ بصلةٍ مباشرة إلى علم التركيب وله علاقة وثيقة بالأسلوبيّة، **بل سبق أن أسمّاه** جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ *فصاحة المركّب*[3]. يورِد القزويني تعريفاً آخر من بين التعاريف التي ضبطها، يقول فيه:

« وقيل فصاحة الكلام وهي خلوصه ممّا ذكر ومِن كثرة التكرار وتتابُع الإضافات كما في قولِ أبي الطيب:

سَبُوحٌ لَهَا منها عَلَيها شوَاهِدُ

وفي قولِ ابن بابك:

حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي

وفيه نظر لأنّ ذلك إن أفضى باللّفظ إلى الثقل على اللّسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدّم، وإلاّ فلا يخلّ بالفصاحة وقد قال النبيّ صلّى اله عليه وسلّم:

" الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم.

قال الشيخ عبد القاهر، قال الصاحب: إيّاك والإضافات المتداخِلة فإنّها لا تحسن. وذكر أنّها تستعمل في الهجاء كقول القائل:

يا عليَّ بن حمزة عماره أنتَ واللّه ثلجةٌ في خياره

ثمّ قال الشيخ ولا شكّ في ثقل ذلك في الأكثر لكنه إذا سلم من الاستكراه مُلحَ ولطف. وممّا حسن فيه قول ابن المعتزّ أيضًا:

وظلَّت تُدير الراحَ أيدي جآذُرٍ عتاق دنانير الوجوهِ ملاحُ »[4].

إنّ علم المعاني وعلم النحو باعتبارهما يُمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي. من هنا دأب المحدِثون على وسم النحو العربي بالشكليَّة، ومناداتهم بضم علم المعاني إليه، فانتهت إلى أن التمايز بين العلمين واستقلالية كل منهما لا يُنقض تكاملهما بما يُحقق وحدة النظام اللغوي وتعدُّد مستوياته، فبعلم النحو يتحقق فهم البنية التركيبية، وبعلم المعاني تتحدد أهداف التعبير والتواصل كما قلنا سالفاً.

2. النتائج العمليّة والتّعليميّة لمراعاة الوصل:

ومِن النتائج العَمليّة التي يغنمها المحلِّل الفطِن هو إيجاد الحلّ الشافي لمعضِلة تيسير النحو العربي التي أخذ عددٌ كبير مِن الباحِثين يخوضون فيها[5]. حيث يبيِّن بناءً على ذلك التّمييز أنّ المقصود من التيسير هو النحو العلم (علم النحو) وليس النحو اللّغة ـ أي سمت اللّغة. فاللّغة وضعاً واستعمالاً لا سبيلَ إلى تيسيرها أو تعسيرها بقدر ما يستدعي الأمر الطبيعي اكتسابها وتعليمها ـ أو تعليم نحوها ـ بنحوٍ (علمٍ) ميسَّر لغةً (من ناحية المصطلحات وطرق تقديمها) أي من حيث اللّغة الواصِفة إذن. ثمّ علينا أن نستحضر دائماً أنّ «القواعد بمثابة الأداة أو الآلية الّتي تُتيح للإنسان أن يتكلّم اللّغة، والّتي تُحدّد شروط التّواصل والتّفاهم وضوابطهما بين أبناء اللّغة الواحدة»[6]. ومِن هنا فلا يفتأ كلٌّ مِن عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري يذكّران بضرورة الفصل بين الشيئين (المفهوم الأوّل والمفهوم الثاني): إذ أنّ «**النحو التّعليمي غير النحو العلمي وكذلك هي البلاغة**: وعلى هذا فالنحو كهيكل للّغة ـ وهو بذلك صورتها وبنيتها ـ شيء والنظريّة البنويّة العربيّة التي هي علم النحو شيءٌ آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابل النحو في أنّها كيفية استِعمال المتكلّم للغة والنحو فيما هو مخيَّرٌ فيه لتأدية غرض معيَّن»[7]. إنّ استلهام النحو في خطواته البحثيّة

الأولى والمتطوِّرة ضِمنَ مسارها التاريخيّ مِن: (1. وصف اللّغة واستقرائها، 2. التنظير، 3. تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة من خلال تداخل النحو والبلاغة، سوَّغ للّسانيات قدرًا كبيرًا من المبرِّرات الرّامية إلى تجديد مصطلحاتها. ألا يغلب على عبد الرحمن الحاج صالح اعتباره البلاغة امتِداداً للنّحو ويستعين بهذا البعد ليُسقِط على البلاغة ما يراه سليماً بالنسبة للنّحو من ضرورة التمييز بين علم النحو وكيفيّة استعمال المتكلّم للغة ـ كما أسلفنا ويعبِّر عنه المقتبَس الآتي: « لها [البلاغة] مثله [النحو] قواعِد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المَعنى شيءٌ والنظريّة التحليليّة لكيفيّة تخيّر المتكلّمين للألفاظ بغاية التأثير شيء. فالذي يقصده المربّي هو إكساب المتعلّم القدرة على إجراء القواعِد النحويّة والبلاغيّة»[8]. وقبل إيراد شواهِد على هذا الاستلهام المزدوج نريد أن نؤكّد على أنّ هذه الخطوات محاولةٌ تصنيفيّة تتقدَّم على كلِّ مشهدٍ يرسم لنا أحد مواعيد اللّقاء بين اللّسانيات والدّرس النحويّ العربيّ الذي انطوى على ثلاث مراحِل ـ حسب نظرة جعفر دك الباب ـ هي:

« 1. مرحلة الدراسة الوصفيّة التّحليليّة الشّامِلة للمادّة اللّغويّة للعربيّة.

2. مرحلة الدراسة النحويّة التخصّصية.

3. مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة للّغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو»[9].

1.2 على صعيد ثنائيّة الوضع والاستِعمال:

إنّك لا تجِد تحليلاً منكبّاً على تشخيص المعضلات المصطلحيّة ولا يلتفِت إلى استفزاز قدرات اللّغة، بل ولا يزاوِل المراوحة بين القطبين المتّصِلين (الوضع والاستِعمال). وقد أثقِل كاهِل اللغة التي قامت فيما مضى بعمليّة المراوحة هذه، حتى ظهرت مصطلحات المصطلحات كأن تُوضَع مباشرةً بعد مرحلة الجمع اللّغوي تسميات، في طريقها إلى تصفية موقِع الوصف النحوي، من قبل *الانتقال من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني*. فعلى هذا المِنوال نجد كذلك مَن يقابل بين مصطلحيْن هما: (صناعة النحو والأسلوب العربي) كما في هذا المقتبَس: « ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) بابين من أبواب النحو ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب»[10]. ثمّ من المَعروف أنّ ألفاظَ اللُّغة مُتناهِيةٌ، وأنّ المَعاني غيْرُ مُتناهِية. ومِن المُحال

أن تَستطيعَ لُغةٌ ما أنْ تُقدِّمَ لَفظًا مُنفصِلاً لِكلِّ مَعنى يَرِد على الخاطِر، [...] ولأنّ الذّاكِرةَ الإنسانيّة ذاتُ طاقة اختِزانيّة مُعيّنة لا تُمكِنها مِن استيعاب ما لا يَقع تَحت الحصْر مِن الألفاظ. فَإذا كانَ ذلِك كذلِك فلا بُدّ مِن التّوسُّع في استِعمال اللّفظ بأن نُجوِّز به مَعناه الحقيقيّ الّذي كانَ لَه بأصل الوضْع ونَستعمِله بواسِطة هذا "الجواز" أو "المَجاز" [...] في مَعنى آخَر، تَطبيقًا لِفِكرة الاقتِصاد في الاستِعمال اللُّغويّ»[11]. وكذلك يمكن إيراد هنا مصطلح السياق وعلاقته بنظرية أفعال الكلام. ولكن التعرض للسياق لا يقتصر على فكرة المقام عند البلاغيين، بل إن البلاغيين مسبوقون برؤية تكاد تمثل نظرية سياقية تامة في أصول الفقه وفي النحو العربي، فإذا كانت نظرية أفعال الكلام ارتبطت في نشأتها على يد الفيلسوف الإنجليزي (جون أوستن 1932 ، 1962) بتسجيل موقف ضد اتجاه المنطق الوضعي الذي نظر إلى معنى الجملة مجردة من سياق خطابها فإن النحو العربي في نشأته الأولى قد أَوْلى السياق أهميته في تحليل معنى الجملة، مما يجعل معالجات سيبويه المتقدمة رداً على متأخري النحاة الذين جردوا الجملة من سياقها. وقد تعرض الزمخشري إلى المعنى المجازى لكلمة السياق التي تعنى السياق الذي ورد فيه الكلام، وهو يتوزع بين مفاهيم تتابع الكلمات في الجمل، والجمل في النصوص، والمقام الذي يصاحب الكلام، والقصة أو الظرف الخارجي الذى يمكن فهم الكلام على ضوئها مستنداً في ذلك كله إلى روايات عن ابن جني والسيوطيي. « تحدِّد اللّسانيات موضوعَ بحثها في الجملة. وهي حالة قصوى، كما هي الحال عند سوسير، فإنّ ما يُمكِن أن يُعرَف لسانيًّا يتوقّف عند الكلِمة أو عند التركيب. ولقد أرادت البلاغة الكلاسيكية أن تجعل لضوابط بناء الخطاب شرعة. ولكن قصدها المعياري وإهمالها للأشكال الكلامية الواقِعيّة، جعلا ميراثها يشتمِل على قليل من المعلومات التي يمكِن استخدامها. وأخيرًا، فإنّ الأسلوبيّة، عند بالي وتقاليده، قد اهتمّت بالأحرى بتأويل العبارة وبالتعبير وليس بتنظيم العبارة نفسها. ولقد نتج عن هذا فراغٌ في " نظريّة النصّ " ، لم تملأه ملاحظات متناثِرة جاء الأدباء بها. لا يقوم مفهوم النصّ على المستوى نفسه الذي يقوم عليه مفهوم الجملة (أو القضيّة، أو التركيب، إلى آخره). ويجب على النصّ»[12]. فكانت نهضة البلاغة حديثًا منصبّة على استرجاع البعد المفقود في تجاذب بين المجال الأدبي (حيث يهيمن التخييل) والمجال

الفلسفيّ المنطقي، واللّساني (حيث يهيمن التداول). وذلك بعد أن نظر في الثقافة الغربيّة حيث الكلمة المقابلة لكلمة "بلاغة" العربيّة، حاليًا، أي ريطوريك (Rhétorique)، تتردّد بين ثلاثة مفاهيم كبرى[13].

المفهوم الأرسطي الذي يُخصّصها لمجال الإقناع وآلياته، حيث تشتغل على النص الخطابي في المقامات الثلاثة المعروفة (المشاورة والمشاجرة والمفاضلة). وهي بهذا المفهوم تقابل بويتيك التي تُعنى بالخطاب المحاكي المخيل أي الشعر حصرًا. وهذا هو المفهوم الذي أعاد بيرلمان وآخرون صياغته في اتجاه بناء نموذج منطقي للإقناع.

المفهوم الأدبي الذي يجعلها بحثًا في صور الأسلوب، هذا المفهوم الذي استقرّ لها عبر تاريخ من الانكماش رسم بارت خطوطه العامة في محاضراته المشهورة عن تاريخ البلاغة القديمة. وقد أعيدت صياغة هذا الاتجاه حديثًا باعتباره بلاغة عامة أحيانًا، كما هو الحال في الدراسة المشهورة لجماعة مي، تحت عنوان: البلاغة العامة.

المفهوم النسقي الذي يسعى لجعل البلاغة علمًا أعلى يشمل التخييل والحجاج معًا. أي يستوعب المفهومين الأوّلين من خلال المنطقة التي يتقاطعان فيها موسعًا هذه المنطقة أقصى ما يمكنه التوسيع. فقد حدث خلال التاريخ أن تقلّص البعدُ الفلسفيُّ التداولي لبلاغة وتوسع البعد الأسلوبي حتى صار الموضوع الوحيد لها.

2.2 على صعيد الملكة التواصليّة:

على الرَّغم مِن القصور الذي كثيراً ما يُلمَح إليه في شأن نظريّة تشومسكي[14] وفيما يخصّ جعل المَلكة تتقوقع في مجرّد استظهار القواعِد الضمنيّة، ليس من الحكمة إنكار أهميّة لسانيّات تشومسكي فيما تنهض به من مهمّة وصف المَلَكة اللُّغويّة الخاصّة بفردٍ معيّن، لا تِلك المُتعلّقة باللُّغات في حدِّ ذاتِها وما يتجلّى فيها مِن المظاهِر السُّلوكيّة اللّسانيّة، فلا يكفي عِند التّوليديِّين وصفُ اللُّغات فحسب، بل تمتدُّ نظراتُهم إلى مُحاولة تَفسير سبب الواقِعة اللُّغويّة الّتي تحدث، قبل الخوض في الكيفيّة؛ أيْ تُجيب عن أسئلةٍ من جِنس: لماذا؟ (ثمّ) كيف؟ « [...] إنّ اللّغة إذا صارت تُكتَسَب المَلَكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة

استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبِّر عمّا تعبِّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت عامة أم لغة أجنبيّة [...] »[15].

النحو والبلاغة والتعبير الحسابي:

وإذا كانت الدعوة والعرض والنداء كلّها موجَّهة إلى الالتفات إلى المجالات التي ترتبط، أو إرجاعها إلى، « يتردّد في هذا الباب [الاستِثناء] كثيرٌ مِن المصطلحات الخاصّة به، والتي لابدّ مِن معرِفة مَدلولاتها ـ قبلَ الدخول في مسائله وأحكامه. ومِن تلك المصطلحات: المستثنَى منه ـ المستثنَى ـ أداة الاستثناء ـ التّام ـ الموجَب ـ المفرَّغ ـ المتصل ـ المنقطع .. وفيما يلي بيانه.

(1) (المستثنَى منه ـ المستثنَى ـ أداة الاستثناء).

هذه الثلاثة تتكشّف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أنّ أسلوب الاستِثناء في أكثر حالاته، هو أسلوب أهل الحساب في عملية: "الطّرْح". فالذي يقول: أنفقت من المال مائة إلا عشرة، إنما يعبّر عما يقوله أهل الحساب: 100 ـ 10 والذي يقول: اشتريت تسعة كتب إلا اثنين؛ إنما يعبّر عن قولهم 9 ـ 2 .. وهكذا ... والتعبير الحسابي يشتمِل على ثلاثة أركان مهمّة؛ هي: المطروح منه (مثل 100، 9 .. وأشباهها ...) والمطروح (مثل 10، 2) وعلامة الطرح، ويرمزون لها بشَرطة أفقية قصيرة: (ـ). ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي؛ ولكن بأسماء أخرى، فالمطروح منه يقابله: "المستثنى منه". والمطروح يقابله: "المستثنى". وعلامة الطرح يقابلها الأداة: "إلا"، أو إحدى أخواتها؛ ثلاثة إزاء ثلاثة.

ولما كنت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة، بلْ أوّلية ـ كان ربط أسلوب الاستثناء بها كفيلا بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالِفة، وفهمه في سهولة ويسر واستقرار[16]. وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قولَ النحاة في ⇐ تعريف الاستثناء: (إنّه الإخراج "بإلا" أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا في الحكم السابق عليه[17]). فليس هذا الإخراج إلا "الطّرح"؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها، ومخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو مَنفي .. »[18].

والمسألة ليست مسألة علاقة معجميّة، تستنفِر المعاني اللّغويّة المعجميّة فحسب ـ فيستعين بها المستخدِم من باب التعليل الذي يتشبّث به المختصّ والمتعامِل ـ بقدر ما تتعدّى إلى أن تصبح الكلِمة خزّاناً لجوانب معيّنة يرتبط بها المفهوم المتداول داخل الاختصاص؛

فحين يرضى النحاة مثلاً بقيد خانة "المفعول" بتفريع خانة أخرى اسمها "مطلق" لا يقصدون بذلك إيراد المعنى المعجمي لكلمة "مطلق" إلى الأذهان فانتهى الأمر، إنّهم يُحمِّلون وحدة "مطلق" الملامح التمييزيّة التي تميِّز "المطلق" عن "المفعول لأجله" عن "المفعول فيه" وهكذا؛ فيكون التمييز بذلك مفعولاً بمجرَّد ما يضاف القيد المميِّز (المقيِّد).

وليس غريباً أن نجد المقيِّد أقلَّ تكريساً من الناحية المفهوميّة بالمقارنة مع المقيَّد، ذلك لأنّ الأوّل مع ما قيل عنه سابقاً فلا ينأى عن المعجم العام نظراً لكونه صاحب الفضل في تخفيف نسبة الملامح المفهوميّة التي تتقدّم بالمقيَّد درجاتٍ نحو منزلة "المفهوم" فالمفعول المطلَق، أي: الذي ليس مقيَّداً ـ كباقي المفاعيل ـ بذكر شيء بعده، كحرف جرّ مع مجروره أو غيره؛ كالمفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه ويقولون في سبب إطلاقه[19].

تطبيق على مصطلحات: غرابة الاستعمال ومخالفة القياس والكراهة في السّمع كما وردت عند (السيِّد أحمد الهاشمي، جَوهر البَلاغة في المَعاني والبيَان والبَديع)[20].

مصطلح: غرابة الاستعمال: وهي كونُ الكلمة غير ظاهِرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال عند العرب الفُصحاء، لأنّ المعوَّل عليه في ذلك استعمالهم؛ والغرابة **قسمان**:

القسم الأوّل: ما يُوجِب حيرة السّامع في فهم المعنى المقصُود من الكلمة لتردّدها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة. وذلك في الألفاظ المُشتركة "كمسرَّج" من قول رُؤْبَة بن العَجاج [من الرجز]:

ـ ومُقلةً وحَاجِبًا مُزَجّجَا وفاحِمًا ومَرسِنًا مُسَرَّجا

فلا يعلمُ ما أراد بقوله: "مُسرَّجا" حتّى اختلف أئمّة اللّغة في تخريجه، فقال ابن دُريد: يريد أنّ أنفه في الاستواء والدّقة كالسّيف السّريجي.

وقال ابن سيدَة: يُريد أنّه في البريق واللّمعان كالسّراج فلهذا يحتاج السّامع في فهم المعنى المقصود لتردّد الكلمة بين معنيين بدون قرينة تُعيِّن المقصود منهما.

فلأجل هذا التردّد، ولأجل أنّ مادة "فعّل" تدلّ على مجرّد نسبة شيء لشيء لا على النسبة التَّشبيهيّة كانت الكلمة غيرَ ظاهرة الدَّلالة فصارت غريبة.

وأما مع القرينة فلا غرابةَ كلفظة "عَزَّر" في قوله تعالى: (فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ) [الأعراف: الآية 157] فإنّها مشتركة بين التعظيم والإهانة، ولكن ذكر النصر قرينة على إرادة التعظيم.

القسم الثاني: ما يُعاب استعماله لاحتياجه إلى تتبُّع اللُّغات، وكثرة البحث والتفتيش في المعاجم (قواميس متن اللّغة المطوَّلة).

أ ـ فمنه ما يُعثر فيها على تفسيرٍ بَعْدَ كَدٍّ وبَحثٍ نحو: "تَكَأْكَأْتُم" (بمعنى اجتمعتُم) من قول عيسى بن عمرو النَّحويّ:

ما لَكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ كَتَكَأْ كُئِكَم على ذي جِنَّةٍ، افرَنْقِعوا عنّي ونحو: مُشَمَخِرٍّ في قول بِشْرِ بن عوانة يَصِفُ الأسدَ [من الوافر]:

ـ فخرَّ مُدَرَّجًا بدَمٍ كأنّي هَدَمْتُ به بِنَاءً مُشمخِرًّا

بـ ومنه ما لم يُعثَر على تفسيره نحو: "جَحْلَنْجَع" من قول أبي الهَمَيْسَع [من الرجز]:

مِنْ طَمحةٍ صبيرها جَحْلَنْجَع لم يحضها الجدولِ بالتَّنوُّعِ

مصطلح: مخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على القانون الصّرفي المُستنبَط من كلام العرب؛ بأن تكون على خلاف ما ثبت فيها من الواضِع، مثل (الأجلَلِ) في قول أبي النَّجْم [من الرجز]:

ـ الحمدُ لِلّه العَليِّ الأجلَلِ الوَاحدِ الفَردِ القَدِيمِ الأوّلِ

فإنَّ القياس " الأجَلَّ " بالإدغام ولا مسوِّغ لفكِّه.

وكقطع همزة الوصل في قول جميل [من الطويل]:

ـ ألاَ لاَ أرى إثنين أحسنَ شِيمةً على حَدَثان الدَّهرِ منِّي ومن جُمْلِ

يُستثنى من ذلك ما ثبت استعماله لَدى العرب مخالفًا للقياس.

ولم يَخرُج عن الفصاحة لفظتا "المشرِق" و"المغرب" بكسر الراء والقياس فتحها فيهما، وكذا لفظتا "المُدهنُ" و"المنْخُل"، والقياس فيهما "مِفْعَل" بكسر الميم وفتح العين، وكذا نحو قولهم: "عَوِر" والقياس "عارَ" لتحرُّك الواو وانفتاح ما قبلها.

مصطلح: الكراهة في السّمع: كون الكلمة وحشيةً تأنفها الطباعُ، وتمجّها الأسماع، وتنبو عنه كما ينبو عن سماع الأصوات المنكرة كـ "الجِرِشَّى" (للنفس) في قول أبي الطيّب المتنبّي يمدح سَيفَ الدَّولة [من المتقارب]:

ـ مُبارَكُ الاسْم أغرّث اللَّقَبْ كَرِيمُ الجِرِشَّى شريفُ النَّسَبْ.

(تتابَع المداخلة بتحليل هذه المصطلحات)

1 – نايف خرما، أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصِرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1978، ص231 ـ 232.

2 – وكذلك دافع عن هذا الرأي أحمد علاوي في صدد تناوله لثنائيّة (Grammaire universelle et grammaire particulière)؛ فرأى أنّ الجملة إمكانيّة مطلقة «La phrase» «est une possibilité absolue» بوصفها تصنَّف من جهة في الوحدات التركيبيّة، ومن جهة أخرى في الكليات اللغويّة (Universaux linguistique)؛ يُنظَر:

Ahmed Alaoui, Epistémologie de la linguistique arabe, Ed. OKAD, 1998, p.13-14.

3 – جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم وتبويب وشرح علي بوملحِم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2000، ص.29.

4 – جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم وتبويب وشرح علي بوملحِم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2000، ص.31 ـ 32.

5 – خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص57 ـ 84).

6 – ميشال زكريا، مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة، ص75.

7 – عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، (ص173 ـ 243)، ص182. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربية، (ص58 ـ 73).

8 – المرجع نفسه، ص182.

9 – جعفر دك الباب، نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة (النّحويّة البلاغية) والبنويّة الوظيفيّة في النّقد الأدبيّ، مجلة حوليات جامعة الجزائر، ع.07، الجزائر، 1992 ـ 1993، (ص189 ـ 207)، ص195 ـ 196.

10 – حازم سليمان الحلي، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللّسان العربي، ع.41، 1996، (ص50 ـ 67)، ص58.

11 – ت. حسان، الأُصول: دِراسةٌ إبستيمولوجيَّة لِلفِكر اللُّغويِّ عِند العرب؛ النَّحو - فِقه اللُّغة - البلاغة، عالم الكُتب، القاهِرة، 2000. ص. 298.

12 – تزفيتان تودوروف، النصّ، ضِمنَ العلاماتيّة وعلم النص، إعداد وترجمة منذر عياشي، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء . بيروت، 2004، ص.109، (ص.109 . 118)؛ استلّ النصّ مِن Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

13 – محمّد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب)، 1999، ص.11 . 12.

14 – نُعيد إلى الأذهان في هذا السياق أنّ مؤلَّف تشومسكي الرّئيس Syntactic structures قد ترجمه يوسف عزيز من الإنجليزية إلى العربيّة؛ يُنظَر: نعوم تشومسكي، البنى النحوية... كما جاء عند أحمد مختار عمر عنوان (**التراكيب النحويّة**)، يُنظَر: أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ط.*1*، عالم الكتب، القاهرة، *1995*، ص.161؛ وكذلك ترجمه . أو فصولاً منه . عبد الرزاق دوراري (باحِث جزائري)، حامِلاً عنوان (**البنى التّركيبيّة**).

15 – يُنظَر: عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة في عام 1990، ونُشِر في محاضِر هذا المجمع سنة 1992)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.64 . 83)، ص.68.

16 – [أي بقائه مفهوماً] مِن تهميش المؤلِّف.

17 – [وهذا يشمل الدخول الحقيقي؛ كالأمثلة السالِفة، والدخول التقديري الملاحَظ في النفس كالمفرَّع؛ وكالمستثنى المنقطع، [...] فإنّهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة، وإنما يندمجان فيه تقديرا] مِن تهميش المؤلِّف.

18 – عباس حَسَن، النَّحو الوافي: مع رَبطه بالأساليب الرفيعة والحيَاة اللّغويّة المتجدِّدة، دار المعارف بمصر، القاهِرة، 1961، ص.234 . 235.

19 – المرجع نفسه، ص.166.

20 – السيِّد أحمد الهاشمي، جَوهر البَلاغة في المَعاني والبيَان والبَديع، شرح وتحقيق حَسَن حَمَد، دار الجيل، بيروت، (د. ت)، ص.12 . 15.